قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٧

بربط موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٩٨٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة وعشرون مليونا وثمانمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) وذلك وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧ بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليونا من الجنيهات) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الأول ـ أجور بمبلغ ٦٤٦٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٢٠٥٤٠٠٠٠ جنيه منه مبلغ ١٠٤٥٧٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الراسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للهيئة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٨٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان وثمانمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث ـ استخدامات استثمارية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع ـ تحويلات رأسمالية بمبلغ ٨٩٨٠٠٠ جنيه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٧٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره سبعة وعشرون مليونا من الجنيهات) بالباب الثانى ـ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٢٨٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مليونان وثمانمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث — إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ١٢٥٠٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع — قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٦٤٨٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومى لتمويل الاستثمارات .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ على هذه الهيئة .

(المادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة الرابعة)

يجوز لوزير المالية أو من يفوضه تعديل موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المالية .

(المادة السادسة

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٧ ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيه سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

البيان	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه
باب ١ — الأجور	٦٤٦٠٠٠٠	٦٠٢٦٠٠٠
باب ٢ — نفقات جارية وتحويلات جارية منه مبلغ ١٠٤٥٧٠٠٠ فائض حكومة	٢٠٥٤٠٠٠٠	١٩٠٢٤٠٠٠
جملة الاستخدامات الجارية	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٥٠٠٠٠
باب ٣ — استخدامات استثمارية ...	٢٠٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
باب ٤ — تحويلات رأسمالية	٨٩٨٠٠٠	٩٣٤٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية ...	٢٨٩٨٠٠٠	٢٦٣٤٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٢٩٨٩٨٠٠٠	٢٧٦٨٤٠٠٠

البيان	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه
باب ١ — إيرادات سيادية	—	—
باب ٢ — إيرادات وتحويلات جارية ...	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٥٠٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٢٧٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٥٠٠٠٠
باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة ...	١٢٥٠٠٠٠	٩٣٤٠٠٠
باب ٤ — قروض وتسهيلات ائتمانية	١٦٤٨٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	٢٨٩٨٠٠٠	٢٦٣٤٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٢٩٨٩٨٠٠٠	٢٧٦٨٤٠٠٠